

Distr.
GENERAL

S/1997/859
5 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١١٢٨ (١٩٩٧) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ويستكمل التقرير بأحدث المعلومات سجل التطورات التي حدثت في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان منذ أن قدمت تقريرها المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/686).

ثانيا - تنفيذ الاتفاق العام للسلام

٢ - حدث تقدم في تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان، منذ تقريره الأخير (A/52/219-S/1997/510، المرفق الأول). وقد وصل السيد عبد الله نوري زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة ورئيس لجنة المصالحة الوطنية، إلى دوشانبي في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر عقدت لجنة المصالحة الوطنية أولى جلساتها في دوشانبي. وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها هي إنشاء ٤ لجان فرعية معنية بالمسائل السياسية والقانونية والعسكرية ومسائل اللاجئين على التوالي. وتحولت اللجنة المشتركة المنشأة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤ (S/1994/1102، المرفق الأول)، إلى فريق عامل تحت إشراف اللجنة الفرعية العسكرية؛ وأصبحت اللجنة المشتركة المعنية باللاجئين فريقا عاملا تحت إشراف اللجنة الفرعية للاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت لجنة المصالحة الوطنية فريقا عاملا لتنفيذ قانون العفو العام. وتتألف لجنة المصالحة الوطنية من عشرين متساويين من ممثلي الحكومة والمعارضة، مثلها في ذلك مثل لجانها الفرعية وأفرقة الخبراء العاملين.

٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر اعتمدت لجنة المصالحة الوطنية برنامج عملها وجدولا زمنيا لتنفيذ الاتفاق العام. وكان الجدول الزمني الذي يغطي أساسا الشهور الثلاثة الأولى، يتسم بالطموح تماما، ويبدو أنه سيلزم تمديده. ومن ناحية ثانية، أحرز تقدم في عديد من المجالات. وفي الوقت ذاته واصل زعماء الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة بذل جهودهم لتعزيز الدعم المقدم لاتفاق السلام في البلد. ومما تجدر ملاحظته تلك الزيارة التي تمت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر من جانب وفد مشترك رفيع المستوى إلى وادي تافلدارا وكاراتيغين، الذي تسيطر عليه المعارضة الطاجيكية الموحدة. وعقد الوفد، الذي كان يرأسه السيد ياخيو عظيموف رئيس الوزراء، ونوري رئيس لجنة المصالحة الوطنية، والسيد عبد المجيد دوستييف، نائب رئيس اللجنة، محادثات مع قادة المعارضة وبحثوا الحالة الاقتصادية. ونتيجة لذلك تعهدت الحكومة بتقديم دعم إضافي لإعادة تعمير تلك المناطق.

٤ - وقدمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان الدعم إلى الأعمال التي تقوم بها لجنة المصالحة الوطنية، وظل ممثلي الخاص السيد غيرد ميريم على اتصال مستمر مع الرئيس ايمانالي س. رحمانوف والسيد نوري كما واصل التنسيق مع فريق الاتصال المؤلف من الدول والمنظمات الضامنة. وقدمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة المساعدة التقنية والمالية اللازمة لبدء أعمال لجنة المصالحة الوطنية، وأسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمعدات والأثاث واللوازم. وتعاونت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بصورة وثيقة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان في المجالات المتصلة بمراعاة حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي.

٥ - وظل العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان يحتفظ بعلاقات عمل وثيقة مع قوات حفظ السلام لرابطة الدول المستقلة. ومددت ولاية هذه القوات حتى نهاية عام ١٩٩٧، مع إعطائها سلطة إضافية لدعم تنفيذ الاتفاقات بين الطاجيكين بالتنسيق مع جميع المعنيين. وجدير بالملاحظة أن مهامها تشمل أيضا تقديم المساعدة من أجل كفالة أمن موظفي البعثة ومنظمات الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الدولية الأخرى.

٦ - وأشارت في تقريرها السابق إلى الطلب المقدم من الرئيس رحمانوف والسيد نوري، لالتماس مساعدة الأمم المتحدة في عقد اجتماع للمانحين المحتملين. وقد تقرر الآن عقد مؤتمر المانحين المعني بالسلام الدولي والمصالحة في طاجيكستان، في فيينا في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيركز المؤتمر على الأنشطة المتصلة مباشرة بتنفيذ الاتفاقات بين الطاجيكين، وهي المصالحة السياسية والتحول إلى الديمقراطية؛ وتسريح الجنود وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإصلاح هياكل السلطة؛ وإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم وإعادة إدماجهم؛ وإعادة تعمير المجتمعات الأكثر تضررا وتنميتها. ويلتمس من أجل ذلك مبلغ إجمالي يبلغ حوالي ٦٥ مليون دولار. وأعرب عن الامتنان لحكومة النمسا على عرضها السخي بتوفير الدعم والضيافة.

المسائل السياسية

٧ - تركز العمل في هذا المجال على تخصيص ٣٠ في المائة من الوظائف الحكومية العليا لأعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة. وتبين كما هو متوقع أن هذه مهمة معقدة وعسيرة وتتطلب توازنا دقيقا بين المصالح المتباينة بين الطرفين، وداخل كل منهما. وما برحت تجري مناقشات مكثفة بشأن هذه المسألة.

٨ - وقد أسند إلى اللجنة السياسية كفالة إطلاق سجناء الحرب وفقا لقانون الصفح المتبادل. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أطلقت المعارضة الطاجيكية الموحدة في تافلدارا، سراح مجموعتين من سجناء الحرب، يبلغ مجموعهما ١١٩ سجينا، بمساعدة مقدمة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وقوات حفظ السلام لرابطة الدول المستقلة. ويزيد هذا الرقم زيادة كبيرة عن الأرقام السابقة للسجناء الذين أطلقت المعارضة الطاجيكية الموحدة سراحهم.

المسائل القانونية

٩ - انصب عمل اللجنة الفرعية القانونية على إطلاق سراح السجناء تنفيذاً لقانون العفو العام وتمهيداً لإدخال تعديلات وإضافات على الدستور. وفيما يتعلق بتنفيذ قانون العفو العام، قدم حتى الآن ما يربو على سبعمائة حالة فردية لاستعراضها. وتم فعلاً تجهيز ما يربو على ٥٠٠ حالة، وقدمت توصيات إلى السلطات الحكومية التماساً للعفو. ونتيجة لهذا، وافقت الحكومة على إطلاق سراح ١٦١ من المعتقلين، وأطلق سراح ٧٨ منهم في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (٥٨ من أنصار المعارضة الطاجيكية الموحدة و ٢٠ آخرين) بمساعدة مقدمة من البعثة.

١٠ - ونظمت أيضاً اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل القانونية نقاشاً على مائدة مستديرة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر حول مسألة التعديلات والإضافات التي سيتم إدخالها على الدستور، وشارك في النقاش مسؤولون حكوميون وخبراء قانونيون وممثلون عن البعثة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

المسائل العسكرية

١١ - بدأت عملية تسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة داخل طاجيكستان. وتم تسجيل ما يربو على ١٠٠٠ مقاتل في تافيلدارا وغارم. وراقبت البعثة العملية من خلال أفرقتها المتمركزة في كالاى خومب وغارم. ورفعت القيود الأولية التي فرضها القادة المحليون التابعون للمعارضة الطاجيكية الموحدة على المراقبين العسكريين بعد أن قدمت البعثة احتجاجاً قوياً.

١٢ - وفيما يتعلق بإعادة مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة من أفغانستان إلى ديارهم، طلبت المعارضة الطاجيكية الموحدة في أواخر أيلول/سبتمبر أن تعطى الأولوية لعودة زهاء ٢٦٠ من مقاتليها في شمال شرق أفغانستان. واقترحت المعارضة الطاجيكية الموحدة السماح لهم بدخول طاجيكستان عند كالاى خومب لأن الحالة المتقلبة في أفغانستان تجعل من العسير بل ومن الخطر عليهم التوجه إلى نقطتي الدخول المتفق عليهما عند عشق هاشم ونيزهني باني. وبعد نقاش، تم الاتفاق على هذا من ناحية المبدأ، وصار يتعين على أفراد من اللجنة الفرعية العسكرية ومن البعثة، تسجيل المقاتلين وأسلحتهم. إلا أن ذلك لم يتم لأسباب مختلفة من بينها عدم كفاية الضمانات المتعلقة بالأمن.

١٣ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت لجنة المصالحة الوطنية في جلستها العامة نداءً إلى التشكيلات العسكرية التي لم يتضح ولاؤها. وحثت اللجنة تلك التشكيلات على إعلان ولائها إما للحكومة أو المعارضة بحلول ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، على أن تعتبر بعد ذلك التاريخ غير قانونية. وتكون عرضة لنزع أسلحتها بالقوة.

مسائل اللاجئين

١٤ - كرست اللجنة الفرعية باللاجئين جُل وقتها لإعادة اللاجئين الطاجيك إلى ديارهم من شمالي أفغانستان. واكتملت العودة المنظمة إلى الديار من المخيمات في منطقة كوندوز بحلول ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بالرغم من تكرار اندلاع القتال العنيف في المنطقة. وعاد زهاء ٦ ٧٠٠ شخص إلى طاجيكستان منذ بداية العملية في تموز/يوليه. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر أصدرت لجنة المصالحة الوطنية نداء إلى جميع مواطني طاجيكستان والسلطات الحكومية المحلية ورؤساء الشركات العامة والخاصة لبذل قصارى الجهود في تقديم المساعدة إلى اللاجئين العائدين. وقد استقبل العائدون استقبالا حسنا.

١٥ - ومما يدعو إلى القلق بصفة خاصة حالة زهاء ٦ ٠٠٠ لاجئ أحيط بهم في القتال الدائر بين الفصائل الأفغانية في مخيم ساخي وما حوله بالقرب من مزار شريف في أواخر أيلول/سبتمبر ومطلع تشرين الأول/أكتوبر. وقد قُتل لاجئان على الأقل وجرح ما يقرب من ٤٠ لاجئا في القتال. وذهبت عبثا النداءات المتكررة من أجل وقف إطلاق النار للسماح بعودة اللاجئين سالمين. وبعد أن هدأت حدة القتال تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمساعدة مقدمة من سلطات أوزبكستان وطاجيكستان من الشروع في إعادة اللاجئين إلى ديارهم في طاجيكستان عبر أوزبكستان، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، والمتوقع أن تكتمل هذه العملية بحلول كانون الأول/ديسمبر. وسيكمل هذا عودة اللاجئين الطاجيك إلى ديارهم من أفغانستان.

ثالثا - الأمن

١٦ - ومع أن أجزاء كبيرة من طاجيكستان نعمت بالهدوء النسبي، فإن وسط البلد بما في ذلك دوشانبي وما حولها، اتسم بارتفاع مستوى العنف. ومن بين أبرز الأحداث التي وقعت سجلت البعثة ١٦ انفجارا بالقنابل، وسقوط عدد من القتلى، وإطلاق النيران بصورة متقطعة أثناء الليل في دوشانبي. والبعثة على علم بأن جماعات مسلحة مختلفة تحتجز في الوقت الراهن ما مجموعه ٢٠ رهينة.

١٧ - وفي مطلع أيلول/سبتمبر بدأ حرس الرئاسة عملية ضد مجموعة مسلحة تحت قيادة ريزفون سوديروف في منطقتي خوفارنيخون وليننسكي. وتوقفت العملية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر لأنها استتبعته مخاطرة جد كبيرة بمواجهة أفراد تابعين للمعارضة الطاجيكية الموحدة في هاتين المنطقتين. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر حدث تبادل لإطلاق النيران بين حرس الرئاسة والقوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية أسفر عن وقوع ثلاثة قتلى وجرحى عديدين. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت جماعة كبيرة ثكنة تابعة لحرس الرئاسة مما أسفر عن مقتل ١٤ شخصا وجرح ١٨ شخصا؛ وقتل ثلاثة من المهاجمين أيضا. ونسبت السلطات ذلك الهجوم إلى أتباع العقيد محمود خودوبيردييف القائد السابق للواء الرد السريع.

١٨ - وخلال النصف الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر، حدثت صدامات مسلحة بين جماعات مسلحة والقوات الحكومية في منطقة تورسنزاده/شخريناو بالقرب من أوزبكستان. ويشك المسؤولون الحكوميون في أن أنصار العقيد خودوبيرديف هم المسؤولون عن تلك الهجمات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت حكومتا طاجيكستان وأوزبكستان على اتصال وثيق من أجل السيطرة على الحالة.

١٩ - وتمت المحافظة على وقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة بصورة فعالة، باستثناء تبادل إطلاق النار لفترة وجيزة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بالقرب من دوشانبي، وقد تم احتواؤه بسرعة.

وحدة الأمن المشتركة

٢٠ - وإزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف، لا تزال سلامة موظفي الأمم المتحدة في طاجيكستان سببا مهما للقلق، وخاصة إذا جرى توسيع نطاق المهام التي يضطلعون بها. وكما أُخبرت مجلس الأمن فعلا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/1997/808)، فقد وافق الرئيس رحمانوف والسيد نوري في الوقت الراهن على تشكيل وحدة أمنية مشتركة تكون مهمتها توفير الأمن ويشمل ذلك توفير الحراسة المسلحة لموظفي الأمم المتحدة وانتقالهم، وذلك بصفة رئيسية في المنطقة من دوشانبي إلى كومسمول آباد، التي تعتبر بمثابة أشد المناطق خطرا.

٢١ - وسوف تتألف الوحدة من سرיתי مشاة وسيتم إنشاؤها رسميا بموجب مرسوم رئاسي. ومن المقرر أن تبدأ عملها بحلول نهاية هذا الشهر. وسيكون اتصال البعثة بالوحدة عن طريق المراقبين العسكريين المكلفين بالعمل مع الوحدة بصورة دائمة. وقد أعدت البعثة قواعد الاشتباه، وإجراءات التشغيل المعيارية، وبرنامجا تدريبيا. وسيتمتع على البعثة توفير الدعم للوحدة بتزويدها بمعدات الاتصال، وحصص الإعاشة والوقود. والهدف هو تشكيل وحدة فعالة ومنضبطة تصلح لأن تكون مثالا يحتذى الآخرون في عملية إعادة الاندماج واكتساب الطابع العصري.

رابعا - المسائل التنظيمية

٢٢ - تضم البعثة في الوقت الراهن ٤٤ مراقبا عسكريا (٥) من النمسا، (٧) من بنغلاديش، (٦) من بلغاريا، (٤) من الدانمرك، (٥) من الأردن، (٣) من بولندا، (٥) من سويسرا، (٣) من أوكرانيا، (٦) من أوروغواي، و ٦٧ من الأفراد المدنيين، من بينهم ٢٧ معينون دوليا. وتحتفظ البعثة بالإضافة إلى مقرها في دوشانبي، بمواقع للأفرقة في خوجاند، وخوروج، وكالاي خومب، وغارم، وكورغان - تيوي. ولا يزال السيد ميريم يعمل ممثلا خاصا لي ورئيسا للبعثة. كما لا يزال العميد بوليسلاف ايزيدورتشيك (بولندا) يعمل كبيرا للمراقبين العسكريين.

الجوانب المالية

٢٣ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٧/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ مبلغاً إجماليه ٧٠٠ ٢٧٥ ٨ دولار للإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان على أن يكون قوامها ٤٥ مراقبا عسكريا في المتوسط، مع الإبقاء على مسؤولياتها الحالية. وفي الاضافة المرفقة بتقريرى السابق المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/686/Add.1) أشرت إلى أن تكلفة زيادة حجم البعثة ليصبح قوامها ٧٥ مراقبا عسكريا، يدعمهم ٤٨ موظفا مدنيا دوليا و ٨٧ موظفا مدنيا محليا تقدر بحوالي ١٤,٨ مليون دولار لتغطية نفقات الشهور الستة الأولى. وقد نتج هذا التقدير ليشمل الدعم المقدم إلى وحدة الأمن المشتركة ولتغطية نفقات ٧٥ مراقبا عسكريا وشرطيين مدنيين و ٤٦ موظفا دوليا و ١٠٠ موظف محلي بتكلفة مخفضة تبلغ ١٣,٧ مليون دولار. وترد للعلم في مرفق هذا التقرير تفاصيل الاحتياجات المالية المقدرة والمنقحة حسب أوجه الانفاق الرئيسية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان، منذ إنشاء البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، مبلغ ٩١٥ ٢٨٣ ٢ دولارا، وهو ما يمثل زهاء ١٠ في المائة من الاشتراكات المقررة للبعثة. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لكافة عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار.

خامسا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة التأهيل

٢٤ - تركزت جهود المنظمات الإنسانية خلال الشهرين الأخيرين على إعداد برامج الغوث لفصل الشتاء، مثل توزيع الأغذية والفحم والأحذية، فضلا عن مساعدة العائدين من شمال أفغانستان، الذين يبلغ عددهم حاليا ٦ ٧٠٠ شخص. وركزت المنظمات الإنسانية جهودها في مقاطعة خاتلون، حيث يعود معظم اللاجئين، ولكن لا تزال الحركة عسيرة شرق دوشانبي. وقد عاد إلى الوجود برنامج إعادة التأهيل والتعمير والتنمية الذي يموله صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في وادي كارا تيغين، ويجري الآن توسيع نطاق أنشطته في شتى أنحاء المنطقة. وقد استكملت وكالات الأمم المتحدة تنبيه المانحين للاحتياجات الإنسانية الملحة في طاجيكستان، وقامت بتمديد الفترة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وأشارت إلى أوجه القصور التي توجد بصورة رئيسية في قطاعات المياه والمرافق الصحية والتعليم والصحة.

سادسا - ملاحظات

٢٥ - كان التطور الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو عقد اجتماع لجنة المصالحة الوطنية في دوشانبي والتقدم المحرز في عدد من الجبهات مثل: تبادل سجناء الحرب والمعتقلين، وتسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة داخل طاجيكستان، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم من أفغانستان. ومما يبعث على التشجيع أن اللاجئين جرى استقبالهم دون مظاهر عداوية لدى عودتهم. بالرغم من العبء الإضافي الذي تمثله عودتهم بالنسبة للمجتمع الذي أفقرته الحرب الأهلية والاضطراب الاقتصادي.

٢٦ - وقد بذلت كل من الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة جهودا جادة لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق العام، وتعاون ممثلوها في لجنة المصالحة الوطنية بطريقة عملية. وليس مما يدعو للاستغراب أن التقدم الذي سارت به خطوات تنفيذ الاتفاق العام للسلام لم يواكب الجدول الزمني الطموح جدا الذي توخاه الاتفاق ذاته أو الذي اعتمدته لجنة المصالحة الوطنية فيما بعد. ومع ذلك سيظل بالإمكان استكمال العملية خلال عام ١٩٩٨.

٢٧ - وقد تم بحزم المحافظة على وقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة، بالرغم من استمرار ارتفاع مستوى العنف في الجزء الأوسط من البلد. ولذا فسيما يتعلق بالمستقبل القريب ستظل سلامة موظفي الأمم المتحدة شاغلا مهما. ويتصدى تشكيل وحدة الحماية المشتركة من الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة لهذا الشاغل، بطريقة عملية. ويوفر قرار رابطة الدول المستقلة بالإذن لقوات حفظ السلام في طاجيكستان بتوفير الأمن للأمن المتحدة بناء على طلبها، ضمنا إضافيا يحظى بأشد الترحيب. ولا حاجة للتأكيد بأنني سأتابع التطورات عن كثب وسأأخذ إجراءات عند الاقتضاء لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة العاملين في طاجيكستان.

٢٨ - ويعتبر الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي حاسما لدى تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، يستطيع فريق الاتصال التابع للدول والمنظمات الضامنة، أن يقدم إسهاما سياسيا قيما. وفيما يتعلق بالدعم المادي، أمل أن يساعد المؤتمر الذي سيعقد في فيينا في ٢٤/٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي دعوت إليه المانحين المحتملين، على إدرار موارد تشتد الحاجة إليها. ولا يبقى إلا أن تمنح البعثة القدرة التي تحتاجها لكي تقدم الإسهام الكبير المتوقع منها. ولذا أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتوسيع نطاق ولاية البعثة، وفقا للمقترحات التي قدمتها في أيلول/سبتمبر (S/1997/686).

٢٩ - وفي ختام هذا التقرير، أود أن أشيد بالسيد ميريم، ممثلي الخاص على ما قدمه من إسهام بارز وقيادته الفذة، والعميد ايزيدورتشيك كبير المراقبين العسكريين، وبالرجال والنساء الذين عملوا مع البعثة، على آدائهم المثالي لواجباتهم الصعبة والتي كانت تحف بها المخاطر في كثير من الأحيان. وأغتنم هذه الفرصة أيضا أقر بالتقدير لما قدمه موظفو وكالات وبرامج الأمم المتحدة العاملين في طاجيكستان من تعاون ودعم لممثلي الخاص.

المرفق

التقديرات المنقحة لتكلفة الشهور الستة الأولى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الانفاق	تقدير التكلفة
١ - تكاليف الأفراد العسكريين	١ ٠٧٤
٢ - تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ٧٨٤
٣ - الأماكن/الإقامة	١٧٥
٤ - إصلاح الهياكل الأساسية	-
٥ - عمليات النقل	٢ ٥٣٧
٦ - العمليات الجوية	٢ ١٤٢
٧ - العمليات البحرية	-
٨ - الاتصالات	٨٦٧
٩ - معدات أخرى	٧١٠
١٠ - اللوازم والخدمات	١٦٥
١١ - اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات	-
١٢ - برامج الإعلام	٨٩
١٣ - برامج التدريب	-
١٤ - برامج إزالة الألغام	-
١٥ - برنامج نزع السلاح وتسريح القوات/تقديم الدعم لمناطق التجمع ولوحدة الأمن المشتركة	٢ ٧٥١
١٦ - الشحن الجوي والبري	٢
١٧ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٠٤
المجموع	١٣ ٧٠٠

- - - - -